

## شرح مختصر التحرير للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 93

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد - 00:00:00

وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد قال المصنف رحمة الله تعالى فصل شرط ذكر السبب جرح وتضعيف هذا فصل عقده المصنف رحمة الله تعالى لما يتعلق بالجرح والتعليق واحكام الجرح والتعديل ومراتب الجرح والتعديل - 00:00:24

والباحث كما ذكرنا فيما سبق انما هو مبحث يتعلق باصول الحديث او علم مصطلح انما نمر على ما ذكره المصنف رحمة الله تعالى بين غرضه وتعديل مصدر عدلت الشاهد اذا نسبته الى العدالة ووصفته - 00:00:48

ومر معنا العدالة والتجريح مثله جرحته اذا نسبته الى الى العيب الى ان ثلاثة يتعدى يقال فلان جرحة فلانا وهكذا قال فصل شرط والبناء للمفعول قال عند الامام احمد رحمة الله تعالى والاكثر من اصحابنا والشافعية وغيرهم. شرط ذكر سبب جرح يعني شرط اهل العلم - 00:01:06

اهل العلم او الاختصاص سلط الشرط على بابه يعني ما يلزم من عدمه العدم ذكر سبب جرح لماذا؟ يعني اذا جرح مجرح شخصا ما راويا ما. حينئذ يتبعين ان يذكر السبب الذي من اجله جرحة. لماذا؟ ما السبب؟ قال - 00:01:34

اختلاف الناس بسببه ان بعضهم قد يجرح ما لا يكون تجريحا او يعتقد شيئا هو عيب ونقص وليس الامر كذلك. اذا لاختلاف الناس في سببه واعتقاد بعضهم ما لا يصلح ان يكون سببا للجرح جارحا - 00:02:01

شرب النبيذ متاؤلا. مر معنا انه مجتهد لا يحد ولا يفسق وكذلك المقلد لا يحد ولا ولا يفسر. حينئذ من شرب النبيذ متاؤلا العصر انه لا يعتبر جرحا في شalle ليس هو كالشأن في في الخمر من شرب خمرا غير النبيذ - 00:02:19

حينئذ يحد واه ويفسق. واما النبي اذا شربه متاؤلا يعني ظانا انه مباح حينئذ لا يقبح فيه في عدالته. قد يظن الظالم بان من شرب النبيذ سقطت عدالته ولا يكون الامر كذلك. قال فانه يقبح في العدالة عند مالك دون غيره يعني شرب النبيذ - 00:02:42

وكمان رأى انسانا يبول قائما فيبادر بجرحه لذلك يظن انه ماذا؟ انه من المحرمات ولم ينظر في انه متاؤل مخطئ او معذور يعني لمرض ونحوه كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بالقائم لعذر كان به يحتمل انه لعذر يحتمله لبيان الجواز - 00:03:05

ولهذا وشبهه ينبغي بيان السبب الجريحي ليكون على ثقة على على ثقة. اذا شرط ذكر سبب جرح اذا جرح فلا بد من بيان السبب والعلة بذلك اختلاف الناس في الاسباب التي يجرحون بها. فقد يجرح بشيء لا يعد عيبا - 00:03:28

وتضعيف يعني اذا ضعف حديث محدث ما حينئذ لا يقبل حتى يبين سبب التضييف. لماذا الحديث بمجرد ان هكذا الحديث ضعيف وتأخذه دون نظر في السبب هذا يسمى تقليدا جائز لمن لم يكن قادرا على النظر فيه في الاسانيد ونحوها لكن اذا اردنا - 00:03:49 به فلا بد من معرفة السبب الذي من اجله ضعف هذا الحديث. وشرط ايضا ذكر سبب تضييف تضييف هذا معطوف على قوله جرح كما يشترط ذكر سبب جرح. فما قيل في الجرح المطلق - 00:04:11

يقال في تضييفه للخبر اذا اطلق الجرح المطلق قال ماذا؟ فلان فيه فالان فاسق مثلا جرحة ما ذكر السبب هذا يسمى ماذا؟ جرحا فلان يقبل حتى يبين السبب. كذلك لو قال حديث ضعيف ظعن واطلق كذلك لا يقبل حتى يبين حتى يبين السمع - 00:04:27

فما قيل في الجرح المطلق يقال في تضييفه للخبر اذا اطلق وهذا مذهبنا معاشر الحنابلة فلا يمنع قبول الخبر قول محدث هذا الحديث ضعيف لا يمنع قبوله عند من نظر في السند - 00:04:46

وظهر انه صحيح. حينئذ اذا رد عليه بان فلانا ضعفه ويقال له ما سبب التضعيف؟ اما مجرد انه ضعفه لا يكون علة فيه الرد قال فلا يمنع قبول الخبر لا يكون علة في قبول الخبر. حينئذ من ثبت عنده الحديث لا يعل بتضعيف مجتهد من المجتهدين له. وهذا -

00:05:03

المصنفون حتى يبين السبب فلا يمنع قبول الخبر قول محدث هذا الحديث ضعيف. من غير ان يعزوه الى مستند يرجع اليه فيه  
فیننظر فيه. قد يكون موافقا صوابا وقد لا يكون كذلك. لماذا؟ قال لانه قد يضعفه بشيء لو ذكره لم يكن قادرحا. لم يكن لم - 00:05:25

الحادي عشر: الحديث الضعيف قبل الحديث الصحيح - ٣٧٣

الحادي عشر ثقة وقد ضاعفه. يعني اذا قال هذا حديث ضعيف قبل عند كثير من الاحناف وجعل قادحا في - ٠٠:٥٥:٤٨

الحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك في تمام العصر، وفيه الحديث الصام هو الاول قال ولا يلزم توقف الى تبيين لا تعديل وتصحیح ويکفی فیهں نعم. قال ولا يلزم توقف يعني اذا لم يقبل  
الجرح المطلق ولا التضعیف المطلق ووچد حینئذ وحصل لا يلزم توقف عن العمل بذلك الخبر الى حين - 00:06:08

الجرح المطلق ولا التضعيف المطلق ووُجِد حينئذ وحصل لا يلزم توقف عن العمل بذلك الخبر الى حين - 00:06:08

الجرح او التضعيف يعني من ثبت عنده صحة الخبر وبلغه ان بعض المحدثين ضعف الحديث دون ذكر للسبب لا يلزمه ذلك ان يتوقف الحديث لا وانما يعمل به بناء على ماذا؟ على ما ثبت عنده. كذلك اذا اعدل شخصا ما - 00:06:38

الحديث لا وإنما يعمل به بناء على ماذا؟ على ما ثبت عنده. كذلك إذا عدل شخصاً ما - 00:06:38

ويظهر له عدالته وبلغه ان زيدا من الناس او من المجتهدين جرحة دون ذكر للسبب لا يطعن ذلك في قبول ما يتعلق بالراوى العادل قال ولا يلزم توقف الى تبيين يعني حتى يتبيّن لماذا جرحة - 00:07:01

يتعلق بالراوى العادل قال ولا يلزم توقف الى تبيين يعني حتى يتبيّن لماذا جرّه - 00:07:01

العمل بذلك الخبر الى حين تبيان الجرح او التضعيف - 00:07:23

العمل بذلك الخبر الى حين تبيان الجرح او التضعيف - 00:07:23

بخلاف الشهادة لأن الخبر يلزم العمل به يعني اذا ثبت عندك اذا ثبت عندك يلزم العمل به ما لم يثبت القدح. وهنا لم يثبت القدح سواء كان الطعن في الراوى او في الحديث نفسه. لانه ذكر دون بيان للسبب وشرط انه للابد من ذكر السبب. فاذا ثبت الحديث عندك وحينئذ

00:07:30

00:08:02 - فتووقف . بل . وقا . عما . حينئذ . القدر . انتف . اذا . اكد . الشهادة . والشهادة

حتى يتبيّن السبب الذي اطلقه. لماذا؟ جرّه ولماذا ظعف؟ وهذا ليس باللازم. ليس ليس باللازم. لانه اوجب ريبة. والا سد باب الجرح غالبا. والى هذا القول ميل، ابن مفلح وهو الاحوط. لا الصواب الاوا.. انه لا يلزم التوقف اذا ثبت عنده الحديث وثبت عنده عدالة -

الراوي وبلغه جرح مطلق او تطعيف مطلق لا يلزمه التوقف عن العمل به بالحديث لأن ذاك لم يبين السبب الذي من أجله جرح او السبب الذي من أجله ضعف لا تتعديا انه لا يشترط ذكر سبب التبعد ابدا لانه هو الاصح اصل السلامة - 41:08:00

السبت الذئب: احلاه ضعف لا تتعديه ان انه لا يشتغل ذكى سبب التبعيداً انه هو الاصاص السالمة - 41:00

الاصل السلامه استصحابا لحال العداله وقيل بل يعني لابد من ذكر سبب التعديل. لماذا عدله؟ لانه لانه الى اخره. وقيل بل للتباس العداله لكثرة التصنيع قال ف شرح التحرير وهو قوله يعني اشتراط ذكر سبب التعديل: واشترطه ابن حمدان: من اصحابنا وغيره

کاشتکارا نکردنی ۰۰:۰۹:۰۱

سارعت الى التعديل لأن النفوس سميلة الى التعديل اكثر من من الجرح بناء على الظاهر. فيقول مثلاً هذا فاسق هذا فاسق لانه يشرب الخمر من محمد بن زيد الدمشقي السجعاني: هذا فاسق لانه شرب الخمر من محمد وهذا عدا الله ما يضر عما فعا العادات متداة

المحاجات فـ ٢٥:٠٩:٠٠

اعلموا سبب الجرح وبيين سبب التعديل. قال في التحبيب لهذا القول قوة. يعني كونه لابد من ذكر سبب التعديل. نعم اذا حصل تساهل وحصل تصنع ونحو ذلك وليم يؤخذ الامر بما هو عليه. قد يقال بانه يشترط ذكر - 00:09:47

تساهم وحصل تصنع ونحو ذلك ولم يؤخذ الامر بما هو عليه. قد يقال، بانه بشرط ذكر - 00:09:47

التعديل. وعن الإمام أحمد رحمة الله تعالى أنه يعني رواية أخرى أنه لا يشترط ذكر سبب واحد منها لا الجرح ولا التعديل. وإن قدم الثاني هو ذكر ماذا؟ كانه أخذ بعضاً وبعضاً. ذكر أنه لا بد من ذكر سبب الجرح - 00:10:07

قدم الثان - هو وذكر ماذء؟ كانه اخذ بعضا ويعطى. ذكر انه لا يد من: ذكر سب الحرج - 00:10:07

ولا يشترط ذكر سبب التعديل اذا فصل بين بين الامرین. اختاره جمع من العلماء منهم ابن البارلياني عن الحنفیة فيکفی مجرد قوله هو فاسق او عدل اعتمادا على الجارح والمعاده. لكن كما مر ان الصواب انه لا بد من ذكر السبب لان الاسباب تختلف - [00:10:28](#) اسباب تختلف قد حصل ذلك في بعض الحكم على الرواۃ حکم عليهم ونظر بالسبب فإذا هو لا يكون مجرحا. وتصحیح يعني لا يشترط ايضا ذكر السبب تصحیح الخبر. لان موافق للاصل. كل ما جاء موافقا للاصل لا يسأل عنه. هذا قاعدة حتى عند - [00:10:49](#) باب الصرف والبيان ان ما جاء على اصله لا يسأل عنه. ولذلك الحرف مبني لا يقال لما بني الحرف والاسم اذا جاء معربا لا يقال لما اعرب. وانما لو خرج عن اصله - [00:11:09](#)

وبني قيل لما بني؟ وكذلك الفعل اذا جعل اصله ماذا؟ لا يسأل عن بنائه لكن لو اعرب قالوا لم اعرب اذا جاء المظالم معربا لا يسأل هذا الاصل فيه. اذا بني حينئذ يقول لماذا بني للتصاله بنون الاناث والى اخره. هنا كذلك - [00:11:24](#) هذا تبظير ولا يشترط ايضا ذكر السبب تصحیح الخبر بناء على الاصل. فيکفی قول من يعتد بقوله هذا الخبر صحيح فان اطلاق تصحیحه يستلزم تعديل رواته. فإذا صحي الخبر يستلزم ماذا؟ تعديل رواته. لكن هنا اذا صحي الخبر لذاته - [00:11:43](#) اذا صحي الخبر لذاته نعم يمكن القول بانه تعديل الرواۃ. اما اذا صحي الحديث نظرا الى المتن قد لا يقال بانه تعديل رواته. لماذا؟ لانه قد يكون ماذا؟ صحاب اعتبار طريق اخری. تكون مساندة لهذا السند - [00:12:08](#)

انظروا فيه على جهة هذا التفصیل فان اطلاق تصحیحه يستلزم تعديل رواته. ليس من كل وجه. وانما اذا صحيه لذاته مع ان هذا السند وما ترتب عليه من متن صحيح وقد علمت انه لا يشترط ذكر سبب التعديل كما مر. قال ويکفی فيهن وتعريف - [00:12:25](#) واحد ليس من عادته تساهل او مبالغة. يعني ذكر السبب وذكر التعديل وذكر التصحیح. هذا لا يشترط فيه يشترط في الشهادة انه لابد من اثنين او اربعة وانما يکفی في الجرح واحد ويکفی في التعديل واحد على الصحيح على - [00:12:47](#) على الصحيح اثنان زکاه عدل والاصح ان عدل الواحد يکفی او جرح قال ويکفی فيهن في مسائل الجرح والتضییف والتعديل والتصحیح اذا وجدت بشروطها وفي تعريف عدل يعني من هو هذا العدل - [00:13:07](#)

قال واحد يعني مجتهد واحد من اهل العلم ليس من عادته اي ليس من عادة ذلك الواحد تساهل في التعديل او مبالغة في الجرح عند الائمه الاربعة واکثر العلماء هو الصحيح على خلاف - [00:13:26](#)

انه يکفی في الجرح واحد ويکفی بالتعديل واحد وهنا مما افترقت فيه الروایة عن احسن عن الشهادة. قال ابن مفلح وغيره والجمهور يکفی جرح واحد وتعديلها لان الشرط لا يزيد على مشروطه. لان الشرط لا يزيد على الشرط الذي هو العدالة. لا يزيد على مشروطه الذي - [00:13:44](#)

الروایة لعله يعدل من اجل قبول الروایة هذا الاصل فيه. ويکفی في الروایة واحد لا الشهادة. وهو مذهب الجمهور عن الفرق بينهم وفي هذا الموضع فتعديله الروایي تبع تبع للروایة وفرع لها - [00:14:11](#) تعديل الروایي تبع للروایة وفرع لها الا من اجل ما عدل بل ما نظر في احوال الروایة او ردتها لانه انما يراد لاجلها والروایة لا يعتبر فيها العدد - [00:14:28](#)

كذلك اذا روى الحديث عن النبي صلی الله عليه وسلم لا يقال لا بد من اثنين او من ثلاثة او من اربعة وانما يکفی واحد. يکفی واحد ان يروي عن النبي صلی الله عليه وسلم - [00:14:45](#)

هذا الخبر حينئذ الروایة لا يشترط فيها العدد نحن نعدل ونجرح من اجل ماذا؟ من اجل الروایة. اذا هذا شرط وهذا مشروط فلا يكون الفرع اعلى من من الاصل قال والروایة لا يعتبر فيها العدد بل يکفی فيها راو واحد. فكذا ما هو تبع وفرع لها. لاننا ما نظرنا في احوال الروایة - [00:14:55](#)

الا من اجل ما يتربت على احوالهم من رد الروایة او قبولها. اذا الروایة وقبولها وردتها هو الاصل. والنظر في احوال الروایة فروع حینئذ اذا كان الاصل لا يشترط فيه العدد فكذا الفرع هذا قیاس جيد - [00:15:18](#) هكذا ما هو تبع وفرع لها. فلو قلنا تقبل رواية الواحد ولا يکفی في تعديله الا اثنان. لزاد الفرع على اصله. وهذا مخالف وزيادة الفروع

على اصولها غير معهودة عقلاً ولا شرعاً. زيادة الفروع على اصولها غير معهودة - [00:15:35](#)

عقلاً ولا شرعاً. وكما ان الجرح والتعديل من فروع الرواية كذلك التعريف واعتبر قوم العدد في الجرح والتعديل منهم ابن حمدان في مقنه كالشهادة عندنا يعني لا فرق عندهم بين الشهادة - [00:15:55](#)

والجرح والتعديل والرواية لا فرق بين الشهادة والرواية. وكذلك عند الشافعية والمالكية لأنها شهادة فاعتبر لها العدد رد بأنه خبر لا شهادة. هو الصحيح هذا. انه خبر وليس بشهادة. وعن احمد الشهادته كالرواية - [00:16:13](#)

وافقهم فيكفي فيها جرح واحد وتعديله اختاره بعض اهل العلم. واعتبر قوم العدد في الجرح فقط في الرواية والشهادة في الجرح اما ثم قال اذا الصواب انه لا يشترط التعدد وانما يكتفى بواحد في الجرح والتعديل والتعريف - [00:16:31](#)

قال ومن اشتبه اسمه بمجروح وقف خبره اذا التمس الامر في اسم واحتمل اثنين احدهما مجريح ساقط والثاني عدل او قف بالخبر حتى يتبيّن وهو كذلك. لماذا؟ لأن الاحتمال هنا على السواء - [00:16:50](#)

يعني ليس عندنا مرجح والاحتمال هنا على السواء حينئذ ينبني عليه حكم وهو انه اذا تبيّن ظعفه رد الحديث. وان لم يتبيّن ظعفه قبل اذا اشتبه اسمه بمجروح حينئذ يتوقف فيه حتى يتبيّن حتى يتبيّن. ومن اشتبه اسمه من العدو - [00:17:09](#)

بمجروح وقف خبره اي الخبر الذي وقع فيه الاشتباه حتى يتحقق امره. وذلك لاحتمال ان يكون الراوي ذلك المجريح فلا تقبل روايته. بل يتوقف حتى يعلم هل هو المجريح وكثير ما يفعل المدلسون مثل هذا يذكرون الراوي الضعيف باسم يشاركه فيه راو ثقة ليظن انه ذلك الثقة - [00:17:29](#)

لروايتهم. قال ولا شيء لجرح باستقرار. يعني لا يثبت جرح جرح الراوي بالاستقراء والتتبع لمروياته هكذا قال المصنف ولا شيء لجرح باستقرار يعني انه لا يلتفت الى ذكر الجرح بطريق الاستقرار ومعنى - [00:17:55](#)

التتبع بان يقال تتبعنا كذا وجدناه كذا مراراً كثيراً. كثيرة لم ينخرم في مرة واحدة لو قيل من وجدناه يعمل كذا فهو مجريح. من وجدناه يعمل كذا فهو مجريح. واستقررين ذلك في اشخاص كثيرة - [00:18:15](#)

وجدناه كذلك فهذا ليس بجرح ليس بجرح وليس من طرق الجرح حتى يحكم به لأن الاصل في الجرح انه وصف مختص به. يعني شيء قائم به هي اوصاف قائمة بالمجريحين. وعلى كلامي هنا يقول لا - [00:18:35](#)

التفتوا الى ذكر الجرح بطريق الاستقراء. ولو نظر في شخص ما وفي احوال كثير من المجريحين ووجد ان ثم قاسماً مشتركاً بينهم. حين هل يصلح ان يكون هذا الوصف الذي هو القائم القاسم المشترك انه اذا وجد في زيد من الناس قالوا هو مجريح - [00:18:53](#)

هو مجنون قال هذا لا يصلح لماذا؟ لأن الاستقراء لم يثبت به عند ائمة الجرح والتعديل انه من موجبات الجرح بل لابد من قائم به لأن قد يكون ثم قاسم مشترك بين مجريحين ويوجد في غيره لكنه لا يكون جارحاً له. هذا مراد رحمة الله تعالى. قال - [00:19:12](#)

شرح التحرير. وهذه المسألة اخذتها من كلام ابن مفلح في اصوله. يعني لم يذكرها ارباب المصطلح. قال وله جرح في استفاضة يعني بشهرة متى ما اشتهر حينئذ عن محدث ان فيه صفة توجب رد الحديث. حينئذ جرح به بمجرد الشهرة - [00:19:32](#)

قال وله جرح اي وللجارح الجرح في الراوي باستفاضة. يعني بسبب استفاضة اي اشاعة عن محدث ان فيه صفة توجب رد الحديث. فيجوز الجرح بذلك. كما تجوز الشهادة بالاستفاضة في مسائل مخصوصة ذكرها الفقهاء في كتبهم - [00:19:55](#)

اذا اذا استفاض واشتهر عن محدث ما ان فيه صفة توجب رد الحديث دون ان تتحقق فيه بالفعل حينئذ قال هذه توجب رد الراوي يعني جرحه يعني جرحه لكن هنا ينظر فيه الاستفاضة هذه مصدرها ليس كل ما استفاضة يكون ثابتة في نفسه كم من - [00:20:15](#)

اذا تتحقق منه المرة حينئذ لا يجده كما هو الظاهر انه ينظر في هذه المسألة يعني لا تكون الاستفاضة من موجبات الجرح بل لابد من التتحقق. هل قام به الوصف ام لا؟ وله جرح باستفاضة - [00:20:39](#)

ان ومنع الجرح بذلك بعض اصحابنا وكذلك الله اعلم ان الاستفاضة لا تكون موجبات الجرح. ومنع الجرح بذلك بعض اصحابنا فقال ليس له الجرح بالاستفاضة ولا تقبل كما انه لا يجوز له ان يذكره بالاستفاضة لا الاستفاضة في التزكية اهون من الاستفاضة في -

في الجرح لماذا؟ لانه قد يشتهر الامام احمد اشتهر استفاض امره ان نقول يتوقف الامام مالك سفيان اشتهروا العدالة والاجتهاد والعلم والتقى والصلاح امامتهم معلوم من الدين بالضرورة هل نقول هذا يتوقف فيه؟ الجواب - [00:21:16](#)

يعني فرق بين استفاضة الجرح وبين استفاضة التزكية قال في شرح التحرير وهذا ضعيف والاول اولى واظهرن. يعني الاخذ بالاستفاضة قال لا تزكية يعني انه لا يجوز له ان يذكر بالاستفاضة من شاعت عدالته عند الاكثر - [00:21:32](#)

وقيل بل اذا شاعت عدالته كاحد الائمة وجعله المذهب في اصله نعم يعني في في التحرير جعل هذا المذهب وهو كذلك هذا لا ينبغي النظر فيه. ولذلك كم من موضع يسأل الامام احمد عن كذا يقول وهذا يسأل عنه - [00:21:54](#)

وفلان يسأل عنه يعني لا ينبغي السؤال عمن اشتهر عند العلماء فضلا عن العوام انهم من ائمة الدين وهذا يعتبر تزكية ولا شك في ذلك قال لا تزكية يعني هذا نفي لما سبق. قال ماذا؟ وله جرح باستفاضة لا تزكية. يعني فرق بين الاستفاضة - [00:22:09](#)

جرح فقبل. وفي التزكية لا تقبل. والصواب العكس ان يقال الاستفاضة في الجرح هذه يتوقف في شأنها لابد من النظر. واما في التزكية فهذا انشاء عند اهل العلم عدالة وامامة شخص ما. فهي تزكية لهم - [00:22:29](#)

ولذلك وقيل ظعف القول يعني ما ذكره قول ضعيف عنده. وقيل بل يعني قبل التزكية بالاستفاضة اذا شاعت عدالته انتشرت كاحد الائمة فانه يذكر بالاستفاضة قال في الشرح بلا قال في شرح التحرير هناك بلا نزاع - [00:22:44](#)

وغرير من الفتوى يقول وقيل قبل بل وجعله اي وجعل صاحب التحرير الذي هو اصل كتابنا المذهب في اصله يعني في المتن وهو كذلك اي اصل كتاب هو التحرير واحتج لذلك كثير من العلماء بمن شاعت امامته وعدالته من الائمة فانه يذكر بالاستفاضة قال صاحب الاصل قلته وهذا المذهب - [00:23:04](#)

المعتمد عند الحنابل وهو كذلك وليتقدم هنا. اذا المصنف خالف المذهب. صاحب مختصر التحاليل الفتوى يخالف المذهب. مع انه اشترط ماذا؟ ان يقدم ما قدمه صاحب الاصلين ينظر في هذه المسألة وقد خالف ما اشترطه في - [00:23:29](#)

اول كتاب قال وهذا المذهب وهو معنى قول الامام احمد رحمة الله تعالى وجماعة من العلماء فانه كان يسأله الواحد منهم عن مثله فيقال ثقة لا يسأل عن مثله لا يسأل عن مثله. كما لا يسأل مثلا عن الامام مالك - [00:23:46](#)

والاوزاعي والثوري ونحوهم. قال ابن الصلاح هذا صحيح مذهب الشافعي. وعليه الاعتماد في اصول الفقه. وممن ذكره من اهل الحديث الخطيب ذلك بمالك وشعبة سفيانين والاوزاعي والليث وابن مبارك ووكيع واحمد وابن معين وابن مدين ايضا - [00:24:02](#)

اعلام كبار لا يسأل عنهم. ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الامر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وامثالهم. وانما يسأل عن من خفي امره عن الطالبين وهذا هو الحق. هذا هو هو الحق. والمصنفون خالف هذه المسألة - [00:24:23](#)

وقد سئل احمد عن اسحاق نورهوية فقال مثل اسحاق يسأل عنه لا لا يسأل احد عن عن مثل هؤلاء. ثم قال رحمة الله تعالى ويقدم جرح ويقدم جرح يعني مطلقا - [00:24:42](#)

اطلق مصنقا يقدم جرحه وجرح هنا نائب فاعل. المقدم هم اهل العلم. يعني حكم اهل العلم بتقديم الجرح مطلقا سواء كثراً الجارح او قل او ساوي. قدموا جرح مطلقا سواء - [00:24:58](#)

كثراً الجارح يعني الجارحون اكثر من المعدلين او قل يعني قل عدد الجارحين اكثر. وعدد المعدلين اكثر او تساوا. تساوا يا فاذا جرح راويا واحد فاكثر وعله واحد فاكثر ما الذي يقدم هنا؟ يقدم الذي جرحه. قدم العمل بجرحه على العمل بتعديلاته. على العمل بتعديلاته - [00:25:16](#)

لان الجارح معه زيادة علم لم يطلع عليها المعدل. بناء على الشرط السابق انه ماذا؟ لا بد من اعتماد سبب يجرح به اما اذا كان يجرح دون سبب حينئذ لابد من استفصال - [00:25:47](#)

واما اذا بنينا على القاعدة السابقة انه شرط ذكر سبب جرح حينئذ لا يقبل حتى يبين السبب. فاذا بيته حينئذ معه هذا معه زيادة علم معه زيادة علم فالذى عدله قد يكون بناء على العصر - [00:26:02](#)

وحييند يكون ذاك مقدم الجارح الا في حالة واحدة. لو قال رأيته يشرب الخمر قال في يوم كذا. قال نعم رأيته وقد تاب بعد ذلك نفي المعدل السبب الذي من اجله جرح الجارح. والا الاصل ما ذكره المصنفون ان الجارح يقدم مطلقا على - 00:26:19  
على المعدل ولذلك قال هن لان الجارح معه زيادة علم لم يطلع عليها المعجل لم يطلع عليه المعدل. الا اذا بين المعدل انه قد اطلع على ذلك السبب. قال نعم رأيت - 00:26:39

اشربوا الخمر؟ قال نعم هذا في الشهر الماضي وقد تاب في هذا الشهر. حيند يقول ماذا؟ ثبتت العدالة وهذا الصحيح مطلقا وعليه الاكثر. وقال ابن حمدان من اصحابنا ان كثر عدد المجرحين على عدد الجرح والا فلا. يعني بكثرة ليست معتبرة هنا. كثرة ليست معتبرة - 00:26:53

وانما النظر في الجرح وان معه زيادة. حيند المقابل المعدل وان كثر عددهم. حيند لا يلتفت اليهم الا اذا بينوا ان الراوي قد رجع عما علق عليه الجرح قال لان الكثرة على القول الثاني. لان الكثرة لها تأثير في القوة. ورده الخطيب بان المعدلين وان كثروا فليسوا مخبرين - 00:27:14

بعد ما اخبر به الجارح ليسوا مخبرين بعد ما اخبر به الجارحون. يعني الجارح اخبر بوصف ورتب الوصفة ورتب ذلك الوصف على سبب المعدل ليس عنده ما يتعلق بهذا السبب الا كما ذكرنا سابقا. ولو اخبروا بذلك كان الشهادة نفي وهي باطنة - 00:27:40  
و قبل يقدم التعديل مطلقا و قبل يقدم التعديل على الجرح ان كثر المعدلون مع جرح مطلق الى اخره. ما ذكروه في هذا المقام. اذا ويقدم جرح مطلق سواء قل عدد الجارحين ام كثروا ام استروا؟ لان الجارح معه زيادة علم وهو ذكر السبب الذي بسببه جرح - 00:28:04

هواوي وليس مع المعدل سوى استصحاب الاصل سوى استصحاب القول الا اذا بين ان الجارح انما اعتمد سببا قديما قد رجع عنه الراوي. ثم قال واقوى تعديل يعني اراد ان يبين مراتب التعديل - 00:28:24  
والامور التي يحصل بها التعديل عند الاصوليين اربعة اما بالقول واما بالرواية عنه او بالعمل بخبره او بالحكم به. اربعة اشياء يتكلم عنها الاصوليون في هذا الموضوع. اما بالقول الصريح - 00:28:42

يعني تزكية وتعديل صريح بالقول. واما بالرواية عنه على خلاف في الجملة في المسألة واما الثالث واما بالعمل بخبره. العمل بخبره. يعني رأينا مجتهدا يعمل بخبر فلان. هذا تعديل له ام لا - 00:28:59

خلافه الرابعة الحكم به يعني القاضي اذا حكم بشهادته عدة تعديلا ولذلك عدل المصنف اقوى ما يذكر وتعديل مراتب اشير اليها بقوله واقوى تعديل واقوى تعديل حكم مشترط العدالة بها. حكم يعني قاضي اذا حكم - 00:29:16  
معلوم ان القاضي اذا حكم الزم ولا يكون كذلك الا اذا كان عدلا واقوى تعديل اي اعلى مراتبه حكم مشترط العدالة بها. تضمن شيئا اولا الحكم وثانيا ان يكون الحاكم مشترط - 00:29:35

العدالة ان يكون الحاكم مشترطا للعدالة. حكم مشترط العدالة بها. يعني ان يحكم بشهادته. صحة الشهادة. حيند يكون هذا تعديلا لكن بشرط ان يكون القاضي من يشترط العدالة حكم مشترط العدالة بها اي بالعدالة. قالوا هذا بلا خلاف - 00:29:52  
بلا بلا خلاف انه يتضمن ماذا؟ يتضمن تعديل القاضي. لو شهد الراوي عند قاظ ولم نعلم له الا هذه الشهادة فامضي القاضي هذه الشهادة. وهذا القاضي يشترط العدالة حين يقول هذا الراوي عدل - 00:30:14

صحيح هذا الراوي عدل لماذا؟ لان القاضي هذا يشترط العدالة وقد امضى شهادته. يعني لا يشهد عنده الا العدول. اذا هذى تزكية له تعديل له قال هذا بلا خلاف بلا بلا خلاف لماذا؟ لان الحكم بشهادته استلزم القول وتضمنه يعني هو قول وزيادة. كانه قال فلان - 00:30:32

عدل فلان عادل كانه قال كذلك وهو ابلغ من من القوانين قال ابن مفلح وغيره وحكم الحاكم تعديل اتفاقا بلا خلاف. ولذلك جعلها على المراتب هنا وحكم الحاكم تعديل اتفاقا. وهذه المرتبة قل من يذكرها من اصوله. هنا من فوائد النظر في العلمين باعتبار الفين - 00:30:56

يعني ذكرها بعضهم نقلًا عن الأصوليين لكن اصل البحث هنا في هذا الموضوع هذه جزئية والا اكثراً ما ابتدأ العراقي وكذلك في الفيته وابن الصلاح انما ذكروا القول الصريح فحسب - 00:31:21

مع ان هذه متفق عليها مع انهم يختلفون فيما يقدم هل هو ما كرر بلفظ مرتين او ما جاء با فعل التفضيل او غيره ثم خلاف في تقديم في المراتب. لكن هذه المرتبة هي اعلى باتفاق - 00:31:35

قال وحكم الحكم تعديل اتفاقا اطلقه في الروضة ومراده ما صرح به غيره حاكم يشترط العدالة لا مطلقا. وهو تعديل متفق عليه والا كان الحكم فاسقا لقبول شهادة من ليس عدلاً عنده. قال في التحرير وهو اقوى من القول - 00:31:50

السبب اقوى من القول بي بالسبب. يعني يذكر القول تعديلاً. ثقة بأنه كذا. فذكر السبب كما يذكر فيه في الجرح. يعني ان حكم مشترط العدالة بها اقوى من التعديل بالقول الذي ذكر معه سببه. لأن ذلك قول مجرد. والحكم بروايته فعل تضمن القول - 00:32:10

او استلزمته اذ تعديله القولي تقديرًا من لوازم الحكم بروايته وهو كذلك. والا كان هذا الحكم حاكماً بالباطن. ومحل الخلاف هنا مع ذكر السبب في القول اما مع عدم ذكره فالثاني اقوى للاتفاق عليهم. يعني القول المذكور معه سببهم. قال انه - 00:32:31

مقدم على ما سبق لكن اطلاقات اهل العلم في كونه الاول اقوى هذا جاء مطلقاً جاء ولذلك ترك هذه الجملة الفتوح في شرح الكوكب المنير قال فقول هذه الفاء تدل على ماذا - 00:32:53

على الترتيب علاء على الترتيب. يعني المرتبة الاولى ما سبق والمرتبة هذه قال فقول اي فيلي هذه المرتبة السابقة التعديل بالقول تعديل بي بالقول يعني اللفظ الدال على معنى واعلاه اي من اعلى التعديل بالقول قول المعدل هو عدل الرضا - 00:33:08

مع ذكر سببه مع ذكر سببه اغفل هنا افعل التفضيل ما جاء على زينة افعل التفضيل وقد عد السوطي انها من اعلى مراتب التعديل يعني كقولهم اوثق الناس او اثبت الناس او اصدقهم ونحوها - 00:33:33

الى المنتهي ونحو ذلك. على كل هذا ما قدمه المصنف. ولذلك لما لاحظ ذلك ان قوله اعلاه عدل الرضا قال في الشرح اي من اعلى ادخل من ليبيين انها هذا اللفظ المذكور ليس هو اعلى وانما خالف يعني في الشرح خالف متنه - 00:33:49

لأنه في المتن جزم. بان ما ذكره عدل الرضا هو اعلى وليس الامر كذلك. بل هناك ما هو اعلى منه وهو افعل التوظيف لن افعل التوفيق قد يذكر مع ذكر السبب. هو اوثق الناس لانه كذا. وهذا لا اشكال في انه اعلى درجة ومرتبة مما ذكره مصنفنا. على كل - 00:34:08

واعلاه عدل الرضا مع ذكر سببه. عدل الرضا هذا كرر اللفظين مع ذكر سببه اي سبب التعديل مع هذا القول بان يثني عليه بذكر محسن عمله مما يعلم منه مما ينبغي شرعاً من اداء الواجبات واجتناب المحرمات استعمال وظائف المروءة - 00:34:28

واعلى مراتب التعديل للاتفاق عليه عن القول فبدونه فهل الترتيب بدونه اي بدون ذكر السبب يعني المرتبة الثالثة بعد قوله عدل الرضا مع ذكر سببه بدونه. فيقول حينئذ هو عدل رضا فقط دون ذكر السبب. فالظمير في القول بدونه يعود الى - 00:34:50

الى السبب يعني بدون ذكر السبب اي فيالي هذه المرتبة قوله هو عدل الرضا بدون ذكر سبب التعدين ويتفاوت هذا ايضاً فاعلاه تكرير اللفظ بان نقول ثقة ثقة او عدل عدل او ثقة متقن او ثقة ثبت او ثقة حجة او ثقة حافظ او ثقة ضابط وهكذا - 00:35:11

يليه ذكر ذلك من غير تكرار. ثقة فقط حافظ متقن الى اخره. وهو ان يأتي بواحدة من هذه الكلمات في قول ثقة او هو عادل او متقن او ثبت او حجة او حافظ او ضابط. قال الخطيب ارفع العبارات ان يقول حجة او ثقة - 00:35:35

ارفع العبارات هي فيها خالف المراتب ويليه قول المعدل هو صدوق او مأمون او خيار او لا بأس ونحوه. ويليه قول المعدل محله الصدق او رووا عنه او صالح الحديث او مقارب الحديث او حسن الحديث او صدوق ان شاء الله - 00:35:53

ان شاء الله يجعلها مرتبة مفصلة للسيوطى هناك. او ارجو ان ليس به بأس ونحو ذلك قال فعل بروايته. ان علم انه لا مستند له غيرها. هذا النوع الرابع قوله - 00:36:15

اخلفتم ها ثالثنا اول ما هو حكم الحكم الثاني القولي الثالث لا هو جعل المراتب تحت قوله فبدونه المذكورة كلها قولية جعلت تحت قوله فبدونه. لكن هنا قال فاء فبدونه - 00:36:33

يعني ماذا؟ عدل الرضا بدون ذكر السبب وادخل تحتها مراتب. لانه رأى ان هذا الترتيب فيه ضعف عند اهل الحديث. فادخل تحت هذه المرتبة ماذا مراتب ثم قال فعمل الترتيب - 00:36:54

عمل بروايته ان علم انه لا مستند له غيرها. اي فيلي هذه المرتبة وهي التعديل بالقول التعديل بالعمل. يعني نجد ان فلان المحدث الامام عمل برواية فلان بشرط ان نعلم ان هذا المحدث ليس له عنده اصل لهذا العمل الا هذه الرواية - 00:37:09

وان لنا ذلك واضح هذا؟ بمعنى اننا نرى ان المحدث الامام احمد اخذ بي رواية ما. حينئذ ننظر اذا كان الامام احمد لهم السند غير هذه الرواية لهذا العمل حينئذ جاء الاحتمال فلا نجزم. ان لم يكن عنده رواية الا هذا النص بهذا السند فقط حينئذ يعتبر تعديلا لرجائه. وهذا الذي - 00:37:34

هنا فعمل برواية الراوي. ان علم انه لا مستند له يعني للراوي الذي عمل غيرها للمحدث الذي عن غيرها اي غير هذه الرواية عمل من يعتد بتعديليه ليس كل احد - 00:37:59

برواية ماذا عندكم معدل يصح هذا ابن معدل كذا الليل اللي كان بالوقت المعدل له او عنه يعني هو روى عنه يمكن على هذا المعنى واضح هذا يعني الامام احمد روى عن زيد عن فلان الى خيره وعمل الامام احمد. امام مجتهد. حينئذ يعتبر تعديل للطبقة العليا وهذا ممكن. او اذا كان منفصلا - 00:38:17

حينئذ يكون المعدل يكون المعدل. اي العمل بخبر الراوي بشرط ان يعلم ان العامل بروايته لا مستند له في عمله غير هذه الرواية وان لم يعلم ذلك منه لم يكن تعديلا عند الاكثر. وهو كذلك. لأن الاحتمال وارد - 00:38:46

الاحتمال ان يكون عمل بدليل اخر وافق روايته. وقال الموفق ابو المعالي الا فيما العمل به احتياطا قال المجد في المسودة قال الجويني والمقدسي يكون تعديلا الا فيما العمل به من مسالك الاحتياط - 00:39:04

قالوا عندي انه يفصل بين ان يكون الراوي من يرى قبول مستور الحال او لا يراه او يجهل مذهبه فيه يعني لابد النظر فيما يتعلق بما مر معنا. مجهول العين والخلاف فيه ومجهول الحال - 00:39:23

ونحو ذلك. على كل هذه مسألة فيها شيء من من الضعف. الصواب انه لابد من من النص. مجرد العمل هذا اولى البحث انه ليس له مسن هذا من الوصول اليه فيه شيء من التعذر ثم العلم بكونه عمل به من اجل الاحتياط او لا كذلك هذا خفي معناه - 00:39:39

تعلق هذه الاحكام على امور خفية. الصواب انها ليست من من المراتب قال وليس ترك عمل بها وبشهادة جرح يعني اذا ترك المجتهد العمل برواية ما هل يعتبر جرحا للرواية - 00:39:59

الجواب لا واما تركوا العمل بالشهادة هل يعتبر جرحا لمن شهد؟ الجواب لا. لماذا؟ لانه لا بد من التنصيص على الجرح واو التعذير. واما مجرد ترك الرواية يقول قد تركه لامر اخر. لا لكون هؤلاء الرواية مثلا ليسوا من العدالة. وكذلك - 00:40:17

شهادة قد يتركها لامر اخر لا لكون هؤلاء ليسوا اهلا للشهادة وليس ترك عمل بها اي برواية احد. ولا ترك عمل بالشهادة بشهادة احد جرحا له. لماذا؟ قال لاحتمال سبب لترك العمل غير الفسق - 00:40:38

كعداوة او تهمة قربابة او غير ذلك. المهم امر اخر ولان عمله قد يكون متوقفا على امر اخر زائد عن العدالة. فيكون الترك لعدم ذلك لا لانتفاء العدالة. فلا يحكم عليه بالجرح بذلك مع - 00:40:55

لان الاصل عدمه وليس ترك الحكم منحصرا في الفسق. بل قد يكون لامر لامر الاخر. يعني لم يضبط نكون متواهلا فيه بالظبط قال ثم رواية عدل عادته الا يروي الا عن عدل هذا الرابعة - 00:41:11

ثم يلي ما تقدم في الرتبة رواية عدل رواية عدل عادته المستمرة والمستقرة الا يروي الا عن عدل. حينئذ نأخذ ان هذا تعديل له. ان هذا تعديل له. وهذه محل خلاف. والصواب انه لا يعتبر تعديلا - 00:41:29

لا يعتبر تعديلا هذا عند الامام احمد الموفق وشردقي الدين وابن معالي والامد الغزالى ابن الحاجب والهندى والباجى وغيرهم وهذا اخر مراتب التعذيب وصورة ذلك انه متى والثقة عن شخص مجهول الحال - 00:41:50

متى روى الثقة عن شخص مجهول الحال. وكانت عادة الثقة انه لا يروي الا عن عدل. فتكون روايته عن ذلك الشخص مجهول تعديلاً لذلك الشخص. نعم، فتكون روايته عن ذلك الشخصي مجهول الحال تعديلاً لذلك الشخص الذي هو مجهول الحال. وان لم يعرف -

00:42:04

ذلك من عادته فليس بتعديل وليس بتعديل. قال ابن رجب في اخر شرح الترمذى اختلف الفقهاء واهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف هل هو تعديل ام لا؟ حکى اصحابنا عن احمد في ذلك روايتين -

00:42:26

تعديل لا وحكم عن الحنفية انه تعديل. وعن الشافعية خلاف ذلك. مسألة خلافية. قال ابن رجب والمنصوص عن احمد انه ان عرف انه لا يروي الا عن ثقة. فروايته عن انسان تعديل له في احد قوله. ومن لم يعرف عنه منه ذلك -

00:42:46

ليس بتعديل وصرح به طائفة من محققى اصحابه الحنابلة كلام لابن رجب واصحاب الشافعى قال احمد في رواية الاثرم اذا روى الحديث عبد الرحمن ابن مهدي عن رجل فهو حجة. قال وقال احمد في رواية ابى زرعة مالك بن انس اذا روى عن رجل لا يعرف فهو

حجة -

00:43:07

وقال في رواية ابن هانى ما روى مالك عن احد الا وهو ثقة وكل من روى عنه مالك فهو ثقاب. وذكر نصوصا اخر في ذلك عنه عن ابن معين وغيرهم. اذا علم ذلك هذا اراد المصنف اتى به لانه يقوى مذهبة. انه يعتبر تعديلاً. ان كان المرجح انه لا يعتبر تعديلاً -

00:43:30

حتى ينص على على ذلك. لانه ما من احد اشتهر عنه انه لا يروي الا عن ثقة الا وقد وقف انه رواع عن غير ثقة كذلك مالك وغيرهم اذا علم ذلك -

00:43:50

فيعرف كونه لا يروي الا عن عدل من اين نعرف اما بتصريحه وهو الغاية. ان يقول انا لا اروي الا عن ثقة. وشعبة قال ذلك ومع ذلك وقف على انه روى عن غير عن غير الثقات -

00:44:04

او باعتبارنا لحال استقرار لحاله وجدنا انه لا يروي الا عن عن الثقات او استقرائنا لمن يروي عنه وهو دون الاول دون الاول. قال ابن دقيق العيد وغيره. لكن المعتبر هنا التصريح صر ا -

00:44:18

ان اخذنا بهذا القول. والرواية الثانية عن الامام احمد في المسألة ان رواية الثقة عن شخص لا تكون تعديلاً له مطلقاً هذا هو الصحيح انها لا تكون له تعديلاً مطلقاً هذا هو الصحيح. قال ابن مفلح -

00:44:33

في اصوله ورواية العدل ليست تعديلاً عند اكثربالعلماء من الطوائف. وفaca للملكية والشافعية. وقيل انها تعديل له مطلقاً اختاره القاضي ابو الحنفية وبعض الشافعية عملاً بظاهر الحال والصوم هو ما ذكرناه. قال ولا يقبل تعديل مبهم -

00:44:49

في قوله المحدث حدثني ثقة. الاول يسميه لكنه مجهول الحال. يقول عن زيد ولم يروي الا عن ثقة. سماه هنا لا يسميه وانما يكون مبهمما يكون مبهمما. حينئذ قال حدثني الثقة او حدثني من لا اتهم. هل يعتبر تعديلاً له او لا؟ الصواب -

00:45:08

كسابقها انه لا يعتبر تعديلاً بل عده بعضه انه منقطع الصواب انه ليس منقطعاً. لماذا؟ لانه وان كان منقطعاً من حيث الحقيقة لان هذا وجوده وعدمه سواء الا انه ليس بالمنقطع عند المصطنبع عليه عند ارباب الحديث. قال ولا يقبل تعديل مبهم -

00:45:28

تحدثني ثقة او حدثني عدل او حدثني من لا اتهمه. عند بعض اصحابنا الشافعى لماذا؟ لاحتمال كونه مجروها عند غيره وهو كذلك وذكره القاضي ابو الخطاب ابن عقيل منصور المرسل على الخلاف فيه. قال الروياني ومن الشافعية هو كالمرسل هو كالمرسل. الصوم ليس مرسلاً -

00:45:48

وصححه ابن الصباغ قال ابن مفلح وكذا ابو المعالى واختار قبوله وان الشافعى اشار اليه وقبله المجد من اصحابنا وان لم يقبل المرسل والمجهول فقال اذا قال العدل حدثني الثقة او من لا اتهمه او رجل عدل ونحوذا ونحو ذلك فانه -

00:46:14

يقبل وان رددنا المرسل والمجهول لان ذلك تعديل صريح عندنا وكذا قال ابن القاضي الجبل وهذا ابن الحنابلة ونقل ابن الصلاح عن ابى حنيفة انه يقبل وقيل ونقله ابن الصلاة عن اختيار بعض المحققين انه ان كان القائل بذلك لذلك من ائمة الشأن العارفين بما يشترطه هو وخصومه في العدل -

00:46:35

وقد ذكره في مقام الاحتجاج فيقبل لأن مثل هؤلاء لا يطلق في مقام الاحتجاج إلا في موضع يؤمن أن يخالف فيه من أنه ثقة وكان الشافعي رحمة الله تعالى اذا قال حدثني الثقة فتارة يريده به احمد - [00:46:56](#)

وتارة يريده به يحيى بن حسان وتارة يريده به ابن أبي فديك وتارة سعيدة بن السالم القداح وتارة اسماعيل ابن ابراهيم سئل عنه ذلك فيه وتارة يريده مالكا اذا الصواب انه لا يقبل تعديل مبهم تحدثني. لا يقبل هو الصواب انه لا يقبل - [00:47:13](#)

قلت انه يقبل ابتداء صواب انه لا يقبل على كل لعلي سبب الثاني او شيء. ولا يقبل تعديل مبهم هذا هو الصحيح. قال والجرح اراد ان يعرف الجرح ولو قدم المصنف تعريف الجرح والتعذيب اول فصل لكان اولى - [00:47:36](#)

ليعرف الجرحى اولا ثم يبين ما ما يتربت عليه وكذلك التعذيب. قال والجرح ان ينسب الى قائل ما يرد لاجله قوله. لأن الجرح بمعنى العيب والنقص قال والجرح هو ان ينسى معه - [00:47:54](#)

والذي ينسب هو اهل العلم الى قائل ما يرد لاجله الى قائل ما ينسب ما ما هذا نائب فاعل يعني شيء يرد لاجله اي لاجل ذلك الشيء قوله اي قول ذلك القائل من خبر او شهادة من فعل معصية او ارتكاب ذنب او ما يخل بالعدالة والتعديل - [00:48:12](#)

وهو ان ان ينسب الى قائل ما اي شيء يقبل لاجله قوله قولهم من فعل الخير والعفة والمروعة والتدبر بفعل الواجبات ترك المحرمات ونحو ذلك. ثم قال رحمة الله تعالى وتدايس المتن عمدا - [00:48:37](#)

محرم وجرح يعني يعتبر ماذا؟ يعتبر جرحا مما يجرح به الرواية. لم تعمد. اما المخطى او الذي لم يقصد وهذا لا - [00:48:56](#)

تعتبر كذلك. قالوا للتدريس معنيان من حيث اللغة والاصطلاح فمعناه في اللغة كتمان العيب في مبيع او غيره. ويقال دالسه خادعه كأنه من الدنس وهو الظلمة لانه اذا غطى عليه الامر اظلمه عليه - [00:49:20](#)

الامر عندكم بالرفع ايه احسن. انا عندي بنرفع هنا. اذا غطى عليه الامر اظلمه عليه. اظلمه عليه. واما في الاصطلاح وهذا الذي يعني به فقمان اسم مضر يمنع القبول وقسم لا يضره - [00:49:43](#)

واما القسم المضر هو تدايس المتن وهو الذي رتب عليه التحرير والجرح هنا. وسماه المحدثون المدرج بكسر اسم فاعل لأن الكلام هنا في ماذا؟ في الرواية الراوي للحديث اذا ادخل فيه شيئا من كلامه - [00:50:04](#)

اولا في اول الحديث اول المتن او اخرا في خاتمه او وسطا على وجه يوهم انه من جملة الحديث الذي رواه فهو المدرج وهو المدرج المدرج هو الراوي والمدرج هو هو المتن. يعني يزيد في الحديث من كلامه. وقد يكون متعمدا وقد يكون مخطئا. ان تعمد - [00:50:24](#)

حينئذ فهو محروم وهو جرح وفاعله عمدا مرتكب محظوظا عند العلماء لما فيه من الغش اما لو اتفق ذلك من غير قصد من صحابي مثلا او من بعده فلا يكون ذلك محظوظا. من امثلة ذلك حديث ابن مسعود - [00:50:47](#)

رضي الله عنه في التشهد قال في اخره فاذا قلت هذا فان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقع فاقعد هو من كلامه رضي الله تعالى عنه لا من حديث مرفوع قال البيهقي والخطيب النووي وغيرهم وهذا من المدرج اخيرا - [00:51:06](#)

خاتمة النص ومثال المدرج اولا ما رواه الخطيب بسنته عن ابي هريرة رضي الله عنه اسبغوا الوضوء هذه الجملة مدرجة ويل للعقاب من النار فان اسباغ الوضوء من كلام ابي هريرة. ومثال الوسط مرواه الدرقطني عن بسرة بنت - [00:51:22](#)

صفوان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليتوضا هذا اصل الحديث او اثنية او رفقه على خلاف في هذه. قال فذكر الانثيين والرتفع مدرج ائمه هو من قول عروة الراوي عن بشري - [00:51:40](#)

ومرجع ذلك الى المحدثين يعني في الحكم على ان هذا اللفظ مدرج دون غيره. ويعرف ذلك بان يرد من طريق اخر التصريح لأن ذلك من كلام الراوي يعني بجمع الطرق. بجمع الطرق. وهو طريق ظني - [00:51:58](#)

قد يقوى وقد يضعف وقد يكون قطعيا عند بعض اهل الحديث قد يكون قطعيا عند بعض اهل الحديث فيجزم بان هذا اللفظ لم يقوله النبي صلى الله عليه وسلم قط. وكثيرا ما نرى ابن تيمية رحمة الله تعالى يلزم وهو لا شك انه - [00:52:15](#)

من ائمة الحديث وعلى كل حال حيث فعل ذلك المحدث عمداً بان قصد ادراج كلامه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من غير تبيين بل دلس ذلك كان فعله حراماً ويصير مجروباً مردود الحديث. قال وغيره مكروه مطلقاً - 00:52:29

غيره يعني غير القسم السابق يعني غيره اي غير المضر الذي هو تدليس المتن غيره اي غير تدليس المتن مكروه مطلقاً وله صور ولم يسمه كما سمي السابق لانه متعدد الصور واطلب فيها الحديث قال احدها - 00:52:48

ان يسمى شيخه في روايته باسم الله غير مشهور له. يعني شيخ معلوم بالاسم فيأتي بكنية او لقب او اسم اخر او يأتي باسمه واسم جده او جد جده او لقب بلده مثلاً فيرکب له اسمها هذا يسمى تدليس الشیوخ - 00:53:09

قال او لقب اسمن نحوه كقول ابي بكر المجاهد المقطي الامام حدثنا عبدالله بن ابي او في يريد به عبدالله بن ابن ابي داود السجستاني ينظر اين ذهب الاسم - 00:53:28

هذا اخر وقوله ايضاً حدثنا محمد ابن سند او سيد عندكم ها وسيد او سند اسد هذا فيه ينظر فيه. قال ويريد به النقاش المفسر نسبة الى جده وهو كثير جداً. ويسمى هذا تدليس الشیوخ - 00:53:43

واما تدليس الاسناد فهو ان يروي عن من لقيه او عاصره حديثاً لم يسمعه منه وهذا من ادفها ان يروي عن من لقيهم التقى به وسمع منه لكنه يروي عنه ما سمعه ولا اشكال فيه. ويروي عنه - 00:54:07

ما لم يسمعه منه. وهذا الوقوف عليه من اشد ما يكون. او عاصره حديثاً لم يسمعه منه. موهماً سماعه منه قائلاً قال فلان قال هذه محتملة يعتمد السمع وتحتمل ماذا؟ عدم السمع. ولذلك بعضهم لا يرى انها تحمل على السمع ليست من الصيام. ولذلك لو قالها المدلس لا يقبل حتى - 00:54:31

يصرح بالسماع سمعت كذا الى اخره. قال فلان او عن فلان كذلك عن ولذلك المعنون فيه تفصيل لا يقبل مطلقاً. ونحوه وربما لم يسقط شيخه واسقط غيره تسوية قاله ابن الصلاح ومثله غيره كما في الترمذى عن ابن شهاب عن ابي سلمة عمر بن شهاب عن ابي سلمة بينهما واسطة عن عائشة - 00:54:54

الله عنها مرفوعاً لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين على خلاف فيه صحة الحديث. ثم قال هذا حديث لا يصح هذا حديث لا يصح لماذا؟ قال لان الزهري ابن شهاب لم يسمعه من ابي سلمة - 00:55:20

ثم ذكر ان بينهما سليمان ابن ارقم عن يحيى ابي كثير اسقط اثنين. وان هذا وجه الحديث. قال ابن الصلاح هذا القسم مكروه جداً ذمه العلماء وكان شعبة من اشدتهم ذما له وقال مرة تدليس اخو الكذب - 00:55:40

اخوه وقال لان ازني احب الي من ان ادلس وهذا منه افراط محمول على المبالغة في الزجر عنهم لم يصل الى هذه الحال لكنه من باب التشديد في هذه المسألة. الصورة الثانية - 00:55:58

ان نسمى شيخه باسم شيخ اخر لا يمكن ان يكون رواه عنه. لا يمكن ان يكون تلامذة الحافظ ابي عبدالله الذهبي حدثنا ابو عبدالله الحافظ تسببها لقول البيهقي فيما يرويه عن شيخه ابي عبدالله الحاكم حدثنا ابو عبدالله الحافظ - 00:56:15

يعني اخذوا كنية السابق ولقبه وجعلوه للذهب لكن لا يمكن ان يكون هو عينه لا يمكن ان يكون روى عنه لكن في زمن وهذا الا يقبح لظهور المقصود منه؟ اذا انسمي شيخه باسم شيخ اخر؟ لكن لابد ان يكون الاصل له وجود كالكنية او اللقب - 00:56:38

الصورة الثالثة ان يأتي في التحديث بلفظ يوهم امراً لا قدح في ايهامه لقد حفي باهاته يعني تورية ان يوري كان يوري مثلاً الرحلة حدثنا ما وراء النهر هو يقصد به نهر دجلة مثلاً. لعله يظن شيئاً اخر - 00:56:59

قال ان يأتي في التحديث بلفظ يوهم امراً لقد حفي. لا قدح فيه. وذلك كقوله حدثنا وراء النهر موهوماً انه نهر جيحون وهو نهر عيسى ببغداد او الحيرة عندكم الحيرة - 00:57:19

ونحوه بمصر وشرح التحرير الجيزة موجودة كذلك لكن هناك نهر ها موجود اي يقصد النيل يعني اي ما ادرى والله قال فلقد حفظ ذلك لانه من قبيل التورية من قبيل التورية - 00:57:35

لأنه من باب الأغراض وإن كان فيه إيهام الرحلة إلا أنه صدق في نفسه يوهم شيئاً أو الرحلة لكنه صدق فيه في نفسه إذا تقرر ذلك

فاكثر العلماء على أن ذلك كله مكروه - [00:57:57](#)

قال أحمد في رواية حرب المروذني لا يعجبني هو من أهل الريبة. ولا يغير اسم رجل لأنه لا يعرف وسائلهم مهني عنه شيء من قال ثقة اذا لم يدلس قلت في التدليس عيب؟ قال نعم. قال شيخ تقى الدين والاشبه تحريمه. لأنه أبلغ من - [00:58:13](#)

المبيعي اذا حرم تدليس المبيع وهذا مثله بل يكون من ماذ؟ من باب أولى من باب أولى وخاصة اذا ترتب عليه شيء ما يعني قبول حديث او رده حينئذ يكون محرماً ولا شك - [00:58:33](#)

لكن اذا لم يكن ترتب عليه شيء فالقولان قال ومن عرف به عن الضعفاء لم تقبل روايته حتى يبين السمع من عرف به يعني بالتدريس السابق تدليس الشيوخ عن الضعفاء لا عن الثقات لم تقبل روايته حتى يبين السماء ينص على ذلك - [00:58:48](#)

ولذلك لا لا يقبل منه العنة. ولا يقبل منه قال ولا ان لا بد ان يقول سمعت حدثني الى اخره. يعني ان من عرف بالتدبير في روايته عن الضعفاء موهها ان سماعه عن غيره لم تقبل روايته حتى يبين بان يفصح بتعيين الذي سمع - [00:59:08](#)

منه عند المحدثين وغيرهم وقالهم بعض اصحابنا وغيره من الشافعية وهو ظاهر المعنى لا اشكال فيه. ومن كثر منه لم تقبل عن عنته عندك سابقة من كثر منه التدليس لم تقبل عن عنته يتوقف فيها حتى يأتي طريق اخر يصرح فيه بالسماع يعني قال عن ومثلها قال وان لا فرق بين هذه - [00:59:29](#)

ثلاث لكن اشتهر عن انها المكفورة لأنها الكثير. قال ابن مفلح ويتجه او يتوجه ان يحمل تشبيه ذلك بما سبق في الظبط من كثرة السهو وغليته. وما في البخاري ومسلم من ذلك من العنة. بعض المدلسين محمول على ان السمع من طريق اخر - [00:59:52](#)

كل مدلس في البخاري ومسلم عنعن فلثبوت السمع عنده من طريق اخر هذى قاعدة في ما في الصحيحين ومن دلس متاؤلاً قبل عند احمد واصحابه والاكثرون من الفقهاء والمحدثين ولم يفسق او يفسق. لأنه قد صدر من الاعيان المقتدى بهم وقل من سلم منه. وقد رد الامام - [01:00:15](#)

واحمد رحمة الله تعالى قول شعبة تدريس كذب. قيل الامام احمد كان جعنته يقول ان التدليس كذب. قال لا قد دلس قوم ونحن نروي عنه. يعني اذا كان له مدوحة كما سبق من التورية ونحوها. قال والمعنعن بلا تدليس باي - [01:00:40](#)

في لفظ كان متصل والمعنعن الحديث المعنعن عن عن لم يصرح فيه حدثنا ولا سمعته. بلا تدليس يعني لم يكن فيه مدلس باي لفظ كان ان او قال او عن متصل هذا الاصل فيه نعم عن محمولة على اتصال وان محمولة على اتصال - [01:00:58](#)

وكذلك قال من كان ان الخلاف فيها اكثر من عن وقال يعني ان الاسناد المعنعن الذي لا يعلم فيه تدليس باي لفظ كان متصل عند الامام احمد والاكثر. من المحدثين وغيرهم عملاً بالظاهر. عملاً به بالظاهر. والاصل عدم - [01:01:21](#)

التدليس قال ابن الصلاح الذي عليه الجمورو انه من قبيل الاسناد المتصل. وهو كذلك. وحكا ابن عبد البر في التمهيد اجماعاً. لكن شرط ابن ثلاثة شروط العدالة يعني في الرواية - [01:01:40](#)

او المعنعن واللقاء وعدم التدليس واللقاء مع السمع يعني واللقاء مع السمع. وعدم التدليس. قال الامام احمد رحمة الله تعالى ما رواه الاعمش عن إبراهيم عن علقة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود هذا كله - [01:01:55](#)

اوراوه الزهري عن سالم عن أبيه عن عنة هنا وداود عن الشعبي عن علقة عن عبد الله عن النبي كل ذلك ثابت. يعني عنة هنا محمولة على السمع. ثابت والاسناد متصل. وذكر جماعة ان الاسناد المتصل ليس ان - [01:02:16](#)

اسناد المعنعن ليس بمتصل. هو قول لكنه مرجوح. قال ابن الصلاح عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبيّن اتصاله بغيره فيجعل مرسلاً ان كان من قبيل الصحابي او منقطعاً ان كان من قبيل غيره. صام هو ما مر. الا ان كان مدلساً حينئذ لا تقبل عنه على - [01:02:36](#)

ماذ؟ حتى يصرح. ونقل ابو داود عن احمد ان فلاناً ليس بالاتصال. ان هذه الخلاف فيها اكثراً من قاله عنه. قال ابو ابو بكر البرذعي محمولة على انقطاع حتى يتبيّن السمع في ذلك الخبر من جهة اخرى الصواب هو ما سبق انه متى ما روى - [01:03:00](#)

وان وقال هذى محمولة على السماء. ومن روى فاحكمي بوصله ان اللقاء يعلم ولم يكن مدلسا. وقيل لا وقيل ان نقطع واما اما عن صلام قال ويكتفى امكان لقى في قول - 01:03:20

يقولون ماذ؟ انه يروى عن معاصر عنيد المعاصر لا يلزم منه او لا يستلزم اللقى عندنا ثلاثة اشياء معاصرة لقى سماع. المعاصرة لا تستلزم اللقى والقى لا يستلزم السماع قد يلتقي به ولا يسمع منه شيئا ولا يسمع منه حرفا او لا - 01:03:37  
يلتقي به في الطواف هو يطوف وهذا يطوف. حين يقول التقى به لكنه لم يسمع منه. اذا ثلاثة اشياء هل يشترط في الراوى الراوى عن الراوى المعاصرة او يشترط اللقى او يشترط السماع هذه من من المعضلات عند اهل الحديث. قال هنا ويكتفى امكان - 01:04:02  
امكانا للقى متى ما امكن اللقى يعني عقلا وعادة. دون العلم به. لا يشترط ان ينقل اليها بان فلانا لقى فلانا في قول يعني ها اذا قال المصنف في قول - 01:04:22

والقولان استويا عنده لم يرجح ولذلك قلت هذه من المعضلات وان كان مذهب البخاري ارجح هنا قال اختاره مسلم انه يكتفى امكان اللقى. اختاره مسلم وحکاه عن اهل العلم بالاخبار - 01:04:41

قال ابن مفلح وهو معنى ما ذكره اصحابنا فيما يرد في فيما يرد به الخبر وما لا يرد. قال ابن رجب في اخر الشرح الترمذى رجب محقق في هذا الباب - 01:05:00

وهو قول كثير من العلماء المتأخرین. يعني قول مسلم انه يكتفى ان كان للقى. ولا يشترط العلم به ولا يشترط العلم سماع وانما بمجرد انه التقى به فيكتفى بماذا في حمل ما رواه عنه على السماع والاتصال - 01:05:17

قال ابن رجب رحمة الله تعالى في اخر شرح الترمذى وهو قول كثير من العلماء المتأخرین يعني قول مسلم وحکاه مسلم او مكان نقى دون العلم به قال وهو ظاهر كلام ابن حبان وغيره. واشترط على - 01:05:36

ابن المديني والبخاري وغيرهما العلم باللقى وهو اظهر يعني مذهب البخاري ومذهب ابن المدين وهو العلم باللقى ليس الامكان انما لا بد ان ينقل بانه قد التقى به حينئذ قاله وهو اظهر وسيحكي مذهبها ثالثا وانه - 01:05:51

لابد من من السماع ولا يكتفى للقين. قال ابن رجب في شرح الترمذى هو قول جمهور المتأخرین. ابن رجب رحمة الله تعالى يعبر بالمتقدمين والمتأخرین. وهذا من حيث الاصطلاح لا غطامة في ذلك لا اشكال فيه. لكن ما يتربى عليه من امور قد لا تكون محمودة حينئذ يأتي - 01:06:09

التفصيل والا العبارة من حيث هي لا اشكال فيها. المتقدمون كما ترى في اهم المسائل التي ينبني عليها اتصال السند قد وقع نزاع بينهم القول بانهم اتفقوا على اقوال وخالفه المتأخرون هذا لا يكاد يكون له يعني مثال واضح بين - 01:06:29

وانما قد يقال بان المتأخرین رسموا قواعد يسيرون عليها وارادوا ان تكون مضطربة كقواعد اصولية والقواعد الفقهية ارادوا ان يحملوا مصطلح على ما شاء عنده من التقييد والتأصيل. هنا نأخذ فقط - 01:06:49

لان متقدمين الظاهر انه ليس عندهم قاعدة مطردة. وانما قد يرجح مما يبدو له في كل سند بحاله وحسبه. هنا قواعد عامة لكنها ليست مضطربة وهذا الذي قد يكون اخفق فيه متأخرا وما عدا ذلك لا لا فرق بينهما. والا لا يوجد والله اعلم مسألة واحدة اجمع عليها المتقدمون وجاء - 01:07:06

متاخرون الذهبي او او غيره حافظ ابن حجر وخالفوا المتقدمين هذا لا وجود له. وانما هي مصطلحات منقولة عن المتقدمين هذا عرف الشاذ بكتابه وهذا الى اخره والشافعي والخليلي وغيره وجاء ابن حجر واختار قولوا واحدا. هذا الذي ترجح عنده حينئذ لا يلام يلام متى؟ اذا اعرض عن جميع اقوال المتقدمين - 01:07:27

واستنبط معنى للشاذ خالف به المتقدمين. وهذا لا وجود له البتة. ولذلك ترى انت الان مسألة مهمة جدا من اهم المسائل وقع فيها نزاع وهي مسألة السماع ان كان للقى المعاصرة ثم بين من مسلم والبخاري والمدينة الى اخره الامام احمد وهذه مسألة عظيمة وقع فيها النزاع فكيف - 01:07:50

ضبط المنكر والشاذ من باب واحرى نفع فيها نزاع لان مصطلحات لا ينبني عليها قبول وردم بخلاف هذه المسألة مسألة عظيمة. حينئذ

المتقدمون والمتاخرون لا شک في هذا الانفصال وانه موجود في كل فن - 01:08:10

المفسرون عندهم متقدمون وعندهم متاخرون بل حتى المناطق عندهم متقدمون والمتاخرون وكذلك الحديث ولا اشكال فيه لكن لا نجعل الان المتاخرين كانهم صرفوا حرفوا علم الحديث عن بكرة ابي هذا خلل هذا. هذا لا يقول انسان فهم المصطلح اصلا -

01:08:25

هذا الذي يدعى او يحمل راية ان المتاخرين انحرف معه والمصطلح هذا ما عرف المصطلح والا لو وقف على مثل هذا الكلام عرف ان المتقدمون بينهم خلاف كبير جدا في توثيق الرجال في معرفة ما يجرح به. في بعض الالفاظ المقدمة المؤخرة في الشاذ في امور كثيرة جدا - 01:08:45

من وقف علم الصلة على عبارات المتقدمون عرف ان بينهم خلافا كبيرا. وان ما اتفقا عليه قليل جدا. قليل جدا اتفقا عليه. حينئذ لا نجعل واصل بين طبقتين بل يستفاد من كتب المتاخرين وهي السلم الذي يطبع طالب العلم قدميه ثم اذا اتفق بعد ذلك

01:09:04

له ان يقرأ ما شاء. لا نمنع بان يقرأ الكتب المتقدمون ويحاول ان يكون له اجتهاد فيها. اذا اذا كان اهلا ليس كل اذا كان اهلا الشاهد هنا ان قول هو قول جمهور المتقدمون. اذا المتقدمون بينهم خلاف - 01:09:24

وكذلك ابن رجب عبر بالمتقدمون وعبر بالمتاخرين. حينئذ الانصاف والانصاف عزيز ان يقال بان علم المصطلح لا شک متقدمون وفيه متاخرون وفيه خلاف بينهما في شيء من المنهج لكن لا يستلزم ذلك ان يهجر علم المتاخرين وان يدعى - 01:09:43

بانهم حرفوا علم المصطلح وانهم ادخلوا الاصول الى اخره الكلام الساذج الذي لا ينبغي الالتفات اليه البتة وهذا يدل على عدم علمه بهذا ابتداء وانتهاء. قال هنا هو قول جمهور المتقدمون وهو مقتضى كلام الامام احمد وابي زرعة وابي حاتم وغيرهم من اعيان الحفاظ بل كلامهم يدل انتبه كلامهم يدل على اشتراط - 01:10:03

قوت السمع وهذا اخص من العلم بالقى. فضلا عن ماذا؟ عن امكان اللقى. قال هنا كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السمع. هذا على خلاف ما ذهب اليه من - 01:10:25

البخاري والمدين. وهي مسألة عظيمة جدا بل تعتبر هذا من اهم مسائل المصطلح حملوا سند على اتصال او عدمي. وقع النزاع بينهم. وقع النزاع. قال فانهم قالوا ما الدليل على ذلك؟ قال فانهم - 01:10:40

قالوا في جماعة من الاعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة. يعني العلم باللقي موجود وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السمع منهم. اذا اثبتوا اللقى ونفوا السمع. اذا اللقى لا يستلزم السمع والاشكال فيه. وان - 01:10:56

انما العبرة هنا بالسماع. ولذلك قال قالوا في جماعة من الاعيان ثبتت لهم الرؤيا لبعض الصحابة وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السمع منهم. مع اثبات اللقى. فرواياتهم عنهم سلام. ما حمله على السمع؟ ما حمله على السمع مع العلم باللقيين - 01:11:16

منهم الاعمش ويحيى ابن ابي كثير وايوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا انسا ولم يسمعوا منه. فرواياتهم عنه مرسلة. كذا قال ابو حاتم وقاله ابو زرعة ايضا في يحيى ابن ابي كثير. وقال الامام احمد في يحيى ابن ابي كثير قد رأى انسا فلا ادري - 01:11:37

سمع منه ام لا؟ رأى انس اثبت له اللقى قال لا ادري سمع منه ام لا. سمع فيقبل ام لا فلا يقبل. هذا الذي يبني عليه. ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد - 01:11:59

وهو اللقيم والرؤبة ابلغ من امكان اللقيم صحيح الرؤيا ابلغ من امكان اللقيم. الامكان اللقي يعني عادة. تعلم ان هذا موجود في المدينة. هذا دخل المدينة في الحد حينئذ يتحمل انه لقيه ويتحمل لا - 01:12:13

بمجرد الدخول قالوا امكنا. اذا لو روى عنه حملت على السمع. هذا الذي يبني عليه. ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤيا والرؤبة وابلغ من امكان اللقيم. وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصح لهم سمع منه. فرواياتهم عنه مرسلة - 01:12:31

كتارق بن شهاب وغيره وكذلك من من علم منه انه مع اللقاء لم يسمع من لقيه الا شيئا يسيرا. فروايته عنه وزيادة على ذلك مرسلة

زيادة بالنصب عندكم في روايات ابن المسمى عن عمر - 01:12:51

فان الاكترين نفوا سماعه منه. واثبت احمد انه رآه وسمع منه. وقال مع ذلك رواياته عنه مرسلة. لانه سمع شيئا ولم يسمع منه الاكثر  
يعني سمع منه شيئا قليلا انما سمع منه شيئا يسيرا - 01:13:12

مثل نعيه النعمان ابن مقرن مقرن على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح  
الحمام روايات عنه غير ذلك مرسلة. وقال احمد ابن جريج لم يسمع من طاووس ولا حرف. ويقول رأيت طاووسا. رآه - 01:13:31  
هو لم يسمع منه نفي عنه السماء. وقال ابو حاتم الرازي ايضا الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر رآه ولم يسمع منه. ورأى عبد  
الله ابن جعفر ولم يسمع منه واثبت ايضا دخول مكحول على وائلة من الاشقي ورؤيته له ومشافته وانكر سماعه منه - 01:13:51  
هذه كلها نصوص تدل على ماذا حسب ما يكون بان الامر متواتر توادر معنويها وقال لم يصح له منه سماعه وجعل رواياته عنه مرسلة  
وقال احمد ابن ابي عثمان لم يسمع من ابيه من اين سمع منه؟ ومراده من - 01:14:11

اين صحة روايته بسماعه منه؟ والا فاما كان ذلك واحتماله غير مستمع. اذا حملناه على ماذا؟ على امكان ان نقيم. وقال ابو زرعة في  
ابي امامه ابن سهل ابن حنيف لم يسمع من عمر هذا مع ان ابا امامه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك لم يسمع من من عمر مع  
- 01:14:28

يعني لقينا ثابت فدل قال فدل كلام الامام احمد رحمة الله تعالى وابي زرعة وابي حاتم على ان الاتصال لا يثبت الا بثبوت التصريح  
الذى هو اخص من العلم بالقى الذي هو اخص من امكان اللقى الذي هو اخص من المعاصرة - 01:14:48  
الذى هو خصم من؟ منهم المعاصر. هذا اضيق قول ابن رجب وهذا القول يعني لا يثبت نصال الا بثبوت التصريح بالسماء اضيق من  
قول ابن المدين والبخاري ولا شك فان المحكى عنهم انه يعتبر احد امرين اما السماع واما اللقاء فاذا ثبت اللقاء اكتفي به وان جاء  
السماع فهو - 01:15:11

سعادة خير والامام احمد ومن تبعه عندهم لابد من ثبوت السماع لابد من من ثبوت السماع. انظر تأمل تدبر هذا خلاف بين المتقدمين  
في اجل مسألة اذا انهدموا ما بناه - 01:15:33

المتأخرن من فرق بين منهجين واراد ان يهدم منهج المتأخرن. قال لابد من ثبوت السماع ويدل على ان هذا مرادهم ان احمد قال  
ابن سيرين لم يجع عنه سماع من ابن عباس وقال ابو حاتم الزهري ادرك - 01:15:48  
ابانا ابن عثمان ومن هو اكبر منه ولكن لا يثبت له السماع. كما ان حبيب ابن ابي ثابت لا يثبت له السماع من من عروة. وقد سمع من  
هو اكبر - 01:16:05

منه غير ان اهل الحديث قد اتفقا على ذلك واتفاقهم على شيء يكون حجة واعتبار السماع لاتصال الحديث هو الذي ذكره ابن  
عبدالبر وحكاه عن العلماء وقوة كلامه تشعر بانه اجماع منهم. انتهى كلام رجب رحمة الله تعالى - 01:16:15  
وقال بعد ذلك وكله يدل على ان مجرد ثبوت الرؤيا لا يكفي في ثبوت السماع وان السماع لا يثبت بدون التصريح به لابد وان الرواية  
من روى عن من عاصره تارة بواسطة وتارة بغير واسطة يدل على انه لم يسمع منه - 01:16:33

من روى عن من لقىه وادعى اللقاء وروى عنه تارة بواسطة وتارة بدون واسطة. يدل على انه لم يسمع منه وان سمع فسمع شيئا  
يسيرا فحسبا الا ان يثبت له السماع من وجه قال مصنفنا - 01:16:53

وظاهره لو روى عما لم يعرف بصحبته وروايته عنه يقبل مطلقا. ظاهره ظاهر من قول المسلم السابق ان كان اللقى ظاهره اي وظاهر  
قول من قال انه يكفي امكان اللقى او اللقاء لو روى ثقة عن اي عن انسان لم يعرف بصحبته - 01:17:10

لم يعرف انه من اصحابه. ولا من اخذ عنه. ولا بروايتها عنه. يعني لم يذكر فيمن روى عنه ظاهر ماذا يقبل مطلقا يلزم انه ما دام انه  
علق الحكم على امكان اللقى. حينئذ لا يشترط ان يكون من اصحابه ولا من ذكر انه من من رواثهم - 01:17:32  
فيقبل مطلقا وهذا لازم سواء اقر به اصحاب الشيخ الذي روى عنه او انكره. وفي التحرير ولو اجمع اصحاب الشيخ انه ليس من  
اصحابه. لو انهم ما رأوه عنده مادام ان الشرط متحقق واما كان نقى حينئذ حمل على على الاتصال فقبلت روایتهم. قال لانه ثقة -

وقالوا الحنفية وابن برهان ولم يقبله الشافعية وكلام احمد رحمة الله تعالى في ذلك مختلف قال المجد في المسودة اذا روى رجل خبرا عن شيخ مشهور لم يعرف بصحبته ولم يشتهر بالرواية - [01:18:17](#)

وأجمع أصحاب الشيخ المعروفون على جهالتهم بينهم وانه ليس منهم هل يمنع ذلك قبول خبره على ظاهر كلام مسلم السابق انه يقبل لا يمنع انه لا يمنع بل يقبل خبره. قالت الشافعية يمنع - [01:18:33](#)

وقالت الحنفية لا يمنع ونصارى بن برهان. والاول الذي يمنع ظاهر كلام الامام احمد في موضع واكثر المحدثين. انه والثاني يدل عليه كلام الامام احمد في اعتداله لجایل الجعفی في قصة هشام ابن عروة مع زوجته ثم قال ولا يشترط في قبوله - [01:18:51](#) في خبر ان لا ينكر الا ينكر يعني ينكر الخبر يعني انه لو روى ثقة خبرا فانكره غيره. لم يمنع ذلك من قبوله عندنا. اليه كذلك؟ لأن قد قد يكون انكره لا لموجب - [01:19:13](#)

لا لا لموجب واومى اليه الامام احمد خلافا للحنفية ذكره القاضي في الخلاف في خبر فاطمة بنت قيس ورد عمر لها له وكذا قال ابن عقيل جواب من قال رده السلف ان الثقة لا يرد حدیثه لانكار غيره لأن معه زيادة. فإذا ثبت ان هذا - [01:19:31](#) منقول عن ثقة وسند متصل ورده احد الائمة انكره عليه يقول هذا الانكار لا يستلزم الا نقله. اذا تحقق فيه ماذا؟ اوصاف القبول اذا تحقق فيه اوصاف القبول ولا يشترط في قبول خبر ثبت عندنا - [01:19:51](#)

باوصافه الا ينكر من غيرنا. فان انكره غيرنا هذا ليس بلازم لنا البتة والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:20:09](#)